

مرسي من مرشح احتياطي لرئيس بصلاحيات مطلقة

في أقل من شهرين تحول الرئيس المصري محمد مرسي من مرشح احتياطي قيل عنه في أيامه الأولى انه رئيس بلا صلاحيات تابع لمكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين إلى رئيس بصلاحيات موسعة في يده السلطتين التنفيذية والتشريعية ولا يراقبه أحد بالإضافة لازدياد شعبيته بدرجة كبيرة مؤخرا وهو ما يثير مخاوف من تحوله لرئيس لا يمكن موازنة قوته أو حتى أن يصبح ديكتاتور جديد.

وترشح الرئيس مرسي للانتخابات كمرشح احتياطي لجماعة الإخوان المسلمين خشية استبعاد مرشحها الرئيسي خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للإخوان، وهو ما حدث فعلا باستبعاد الشاطر لأسباب قانونية ليصبح مرسي المرشح الأساسي، وفاز مرسي بالمنصب الرفيع في جولة الإعادة بفارق ضئيل عن منافسه الفريق احمد شفيق.

وقبل شهر، وسع الرئيس مرسي من سلطاته بعدما ألغى الإعلان الدستور المكمل، الذي أصدره المجلس العسكري في يونيو الماضي وحد من صلاحيات الرئيس التشريعية، مصدرا إعلانا دستوريا جديدا استرد به السلطة التشريعية لنفسه، مانحا نفسه حق تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور إذا قام مانع يحول دون استكمالها لمهامها، كما أحال مرسي رئيس المجلس العسكري المشير طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان وثلاثة من قادة الأسلحة الرئيسية بالجيش للتقاعد، لينفرد بصنع القرار في البلاد تماما ودون منازع

وجعلت تلك الإجراءات مرسي رئيسا قويا بصلاحيات كبيرة ربما تضاهي صلاحيات المجلس العسكري (السابق) أو تتعدها على الأقل لأنه أصبح الآن دون منافس ودون سلطة أخرى توازيه لكن الأخطر انه رئيس تؤيده جماعة يمكنها أن تحشد مئات الآلاف من مختلف المحافظات لأجله ألا وهي جماعة الإخوان المسلمين .

واعتقد أن عدم وجود معارضة سياسية حقيقية لمرسي يعزز من قوته ويجعله قادر على التصرف وفق توجهاته الخاصة في أي وقت ضامنا عدم وجود أي تنسيق بين القوى الليبرالية وقوى اليسار في مصر لمواجهة بشكل فعال.

ويرأي أن المعضلة الأكبر الآن بمصر تكمن في تلك الحالة من عدم توازن فلا يوجد قوة أخرى توازن سلطات الرئيس او قوة الإخوان في الشارع وهو ما يثير مخاوف من سوء استخدامه للسلطة ثم قدرة الإخوان على تأييده في الشارع.

وعبر عقود، احتفظ رؤساء مصر بسلطات مطلقة أعطتهم صلاحيات واسعة للسيطرة على السلطات الثلاث بشكل ساهم في ثورة المصريين في يناير ٢٠١١، لكن الأخطر حاليا أن مرسي يتصرف وفق صلاحيات واسعة لكن دون وجود دستور من الأساس حتى الآن، وتمضي العملية الدستورية برمتها بطريقة محفوفة بالجدل، كما تواجه اتهامات بوجود هيمنة إسلامية عليها، كما أن لمرسي الحق في تشكيل لجنة إعداد الدستور لو تم حلها قانونيا ما يجعله قادرا على تشكيل التوجه الفكري لتلك اللجنة .

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، بدا أن تعيين مرسي المستشار أحمد مكي، المحسوب على تيار استقلال القضاء، وزيرا للعدل في حكومة رئيس الوزراء هشام قنديل، محاولة منه لتطهير القضاء من القضاة المحسوبين على نظام مبارك، وهو رغم نفيه من الجميع يبقى احتمالا واردا جدا.

وبجانب زيادة النفوذ السياسي لمرسي، فإن الأيام القليلة الماضية شهدت بسط جماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي إليها مرسي، يدها على الإعلام المملوك للدولة، والذي طالما وصف جماعة "الإخوان" بالمحظورة، وذلك عبر التعيينات الجديدة في وزارة الإعلام والصحف القومية، وفي أولى بوادر سيطرة جماعة وحزب مرسي على الإعلام، منعت جريدة الأخبار اليومية، التي يرأس تحريرها

رئيس تحرير معين من قبل مجلس الشورى، مقالا لكتاب ليبراليين بسبب مهاجمتهم لجماعة الإخوان، ورغم أن إدارة الجريدة بررت ذلك لأسباب فنية ومادية فإن الأمر له علاقة برد الجميل لجماعة الإخوان بالتأكيد. وتصاعدت هذه المخاوف مؤخرا بتحريك قضايا قانونية ضد صحفيين بتهمة إهانة الرئيس.

فربما لن يسيطر مرسي على الإعلام القومي بشكل مباشر لكن التعيينات الجديدة ستخلق بيئة إعلامية ونفسية مؤيدة للرئيس ولتحركاته ما يساعد في التأثير على الرأي العام لصالحه، فرؤساء التحرير سيفعلون ذلك كنوع من الجميل ولمراعاة مرسي ولنفي أي اتهامات بأن الصحف القومية ليست في صفه.

وبالإضافة لترسيخ وجوده السياسي، فإن سلوك مرسي وتصرفاته ومواقفه السياسية الأخيرة مدت نفوذه لقلوب المصريين أيضا، فبعد شهرين في الحكم، ارتفعت شعبيته بشكل كبير خاصة مع ظهوره المتكرر وسط المواطنين وزياراته الأسبوعية لمدينة مصرية مختلفة لأداء صلاة الجمعة، بالإضافة لإعجاب الكثير من المصريين بخطابه الذي ألقاه في طهران في افتتاح قمة دول عدم الانحياز والذي بدءه بالترضية على صحابة الرسول بما يخالف عقيدة الإيرانيين كذا إعلانه دعمه للشعب السوري من قلب طهران التي تؤيد النظام الذي وصفه مرسي بالقمعي.

وباعتقادي أن السلطات والنفوذ التي يحوزها مرسي في قبضته حاليا قادرة على صنع رئيس ديكتاتور خاصة بوجود جماعة تضمن له تحرك كبير في الشارع في صفه، لكن الأمر في النهاية في يد مرسي وجماعته وقدرة الأطراف السياسية الأخرى في مصر على موازنة قوته.